Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2021 Vol.4 No.2 Special pp:150-165.

Using external audit to reduce the impact of creative accounting when adopting corporate governance

Samira Khaouari [1], Smain.Djouamaa[2],

[1] University of Biskra, Algeria, samira.khaouari@yahoo.com.
[2] University of Biskra, Algeria, Smain.djouamaa@univ-biskra.dz.

ARTICLE INFO

Article history:
Received:2/1/2021
Accepted:7/1/2021
Online:28/1/2021

Keywords:
External Audit,
Evidence,
Creative Accounting,
Corporate Governance
Related parties
JEL Code:M42, M49
O16

ABSTRACT

Creative accounting in its general form represents the range of methods available within the accounting rules without exceeding them, but by exploiting the elements of flexibility and selection in these rules, and practiced by companies to improve the financial position and influence the impression of the users of the financial statements. These methods relate to the timing of operations or the estimation of accounts or disclosure or classification and presentation in the financial statements, and these methods make the information contained in the financial statements inappropriate to reflect a correct and fair image of a company unless certain disclosures are made. Perhaps the most dangerous aspect of creative accounting methods is not to put them such as accounting fraud, the responsibility of which lies with the auditor's responsibilities, but are acceptable accounting choices even if they affect the transparency and reliability of the financial statements.

the auditor's responsibility for discovering creative accounting is still one of the most controversial issues facing the auditing profession. It can be said that it is one of the main reasons contributing to the so-called gap in expectations - the gap between what the community and the general public expect and what auditors do in accordance with generally accepted auditing standards

استخدام التدقيق الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية في ظل تبني حوكمة الشركات

خواري سميرة [1]، د إسماعين جوامع[2]،

[1] جامعة بسكرة ،الجزائر samira.khaouari@yahoo.com .
[2] جامعة بسكرة، الجزائر، smain.djouamaa@univ-biskra.dz.

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 2021/1/2
تاريخ القبول: 2021/1/7
تاريخ النشر: 2021/1/28

الكلمات المفتاحية
التدقيق الخارجي،
أدلة الإثبات،
المحاسبة الإبداعية،
حوكمة الشركات،
الأطراف ذات العلاقة

JEL Code: M42, M49
O16

الملخص

إن المحاسبة الإبداعية بصورتها العامة، تمثل مجموعة الأساليب المتاحة، ضمن القواعد المحاسبية دون تجاوزها وإنما باستغلال عنصري المرونة والاختيار في تلك القواعد، وتمارسها الشركات لتحسين المركز المالي والتأثير على انطباع مستخدمي القوائم المالية، وتتعلق هذه الأساليب إما بتوقيت العمليات أو تقدير الحسابات أو الإفصاح عنها أو تصنيفها وعرضها في القوائم المالية، وهذه الأساليب تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية غير مناسبة لأن تعكس صورة صحيحة وعادلة عن شركة ما لم يتم تقديم إفصاحات معينة، ولعل وجه الخطورة في أساليب المحاسبة الإبداعية هو عدم وضعها كاحتيال محاسبي تقع مسؤولية اكتشافه ضمن مسؤوليات مدقق الحسابات بل هي اختيارات محاسبية مقبولة حتى وإن كانت تؤثر على شفافية وصدق القوائم المالية.

فما زالت مسؤولية المدقق عن اكتشاف ممارسة المحاسبة الإبداعية، من غش وتحريف من أكثر القضايا إثارة الجدل التي تواجه مهنة التدقيق، بل يمكن القول بأنها تعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي تساهم في حدوث ما يعرف بفجوة التوقعات وهي تلك الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع والجمهور العام من المدققين وما يقوم به المدققين بالفعل طبقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها.

- مقدمة:

لقد أصبحت أخلاقيات وممارسة مهنتي المحاسبة والتدقيق من الموضوعات الهامة التي أولتها المؤسسات والمنظمات

*Corresponding Author *Smain DJOUAMAA*

الإقليمية والدولية اهتماما كبيرا، وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية التي حدثت في الكثير من المؤسسات وخاصة في الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت لمؤسسة انرون للطاقة (Enron) وتحميل مؤسسة آرثر أندرسون (Arther Anderson) جزء من مسئولية انهيارها، بكونها المؤسسة المسئولة على تدقيق حساباتها واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية، مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح، حيث أثارت هذه الانهيارات جدلا واسعًا حول دور أخلاقيات مهنة المحاسبة وأثرها في حدوث الأزمات، والتي تبعها طرح العديد من التساؤلات من جانب المستفيدين من البيانات المالية حول دور مهنة المحاسبة والتدقيق في تلك الأزمات.

كما أن المتتبع لأسباب الانهيارات المالية يرجعها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، وما يصاحبه من عدم قدرة الإدارة على القيام بواجبها الرقابي مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في احد جوانبه الهامة إلى دور مدققي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية، وذلك على خلاف الحقيقة التي صاحبها ضياع حقوق أصحاب المصالح وفقدان ثقة المستثمرين. ولعل من ضمن مسئوليات مجلس الإدارة أن تكون المعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها تعكس بدقة الحالة الحقيقية للشركة

الإشكالية: في هذه الورقة سوف يحاول الباحثون الإجابة عن إشكالية رئيسية جد مهمة وهي:**كيف يؤثر استخدام التدقيق الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية في ظل تبني حوكمة الشركات؟**

الأهمية: تكتسي هذه الورقة أهمية من النقاط التالية:

1- أن المدقق الخارجي هو الطرف الوحيد المؤهل علميا وعمليا لتجنيب الشركات مخاطر المحاسبة الإبداعية
2- في ظل الشفافية وفصل الملكية عن التسيير وفق نظرية الوكالة يجب عدم فقدان الثقة في المراجع الخارجي وإلا سوف تنهار قيم الإئتمان وبالتالي إقتصاديات الأعمال في كل البلدان.
3- في إطار الحوكمة إزداد الطلب على عمل المراجع الخارجي، ولهذا عليه أن يكون سابق للمحاسبين المبدعين أو المحتالين بخطوة في إكتشاف أساليب هذه الأعمال غير القانونية مهما كان الغرض منها.
4- تنبيه المدقق الخارجي إلى ضرورة الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة وأهميتها لعمليات المحاسبة الإبداعية

الأهداف:

إن الهدف من هذه الورقة هو محاولة تحديد مختلف الجوانب التي تلجأ إليها المحاسبة الإبداعية، وكيف يستطيع المراجع الخارجي من خلال إمكانياته المختلفة إكتشافها ومحاولة تجنبها في المستقبل.

وأما الهدف الثاني من هذه الورقة فهو محاولة تحديد أهم الأجزاء من المحاسبة القابلة للإبداع وكيف للمراجع أن يكتشف الثغرات التي حولها.

أما الهدف الثالث للورقة فهو محاولة تحديد مدى مسؤولية هذا المراجع الخارجي على عدم اكتشاف تلاعبات المحاسبة الإبداعية.

الدراسات السابقة:

- دراسة ليندا حسن نمر الحلبي (2009)، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية** (الحلبي، 2009): وتوصلت الدراسة إلى أن التحدي الأكبر للمحاسبة الإبداعية لا ينحصر في البعد الفني للمحاسبة وإنما يتجاوزه إلى البعد الأخلاقي للمحاسبين وهو أكثر خطورًة على مستقبل مهنة المحاسبة. وإن اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش هي من مسؤولية مدقق الحسابات وخاصة إذا لم ينفذ مهمته بالشكل المطلوب.
- دراسة هاني فرحان الزايغ (2006)، **دور المراجع الخارجي في تقييم أدلة الإثبات لإبداء الرأي على القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية** وتوصلت هذه الدراسة بأن على مراجعي الحسابات القانونيين بذل العناية المهنية الواجبة عند تقييم أدلة الإثبات من خلال المراجعة التحليلية، واستخدام أسلوب العينة الإحصائية في عملية التدقيق، ودراسة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، والأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية، والتقديرات

المحاسبية، ومدى استمرار المنشأة للقيام بأعمالها الاعتيادية خلال الفترة القادمة، والحصول على خطاب تمثيل من الإدارة تشهد بدقة واكتمال القوائم المالية. (الزايغ، 2006)

- شادن هاني عرار (2009)، **مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر لأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية:** بينت نتائج التحليل الإحصائي أن المدقق الخارجي في الأردن يطبق الإجراءات والاختبارات اللازمة لفهم المنشأة وبيئتها الداخلية لتقييم مخاطر الأخطاء المادية، إذ توجد علاقة بين فهم المدقق لبيئة المنشأة وبين قدرته على تقييم مخاطر الأخطاء المادية، وقد أثبتت النتائج أن المدقق يلتزم بتطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لاختبار نظام الرقابة الداخلية عند تقييمه لمخاطر الأخطار المادية عند تدقيق البيانات المالية. (عرار، 2009)

1: ماهية التدقيق الخارجي

1-1. تعريف التدقيق:

تعتبر عملية التدقيق بشكل عام أنها" العملية المنهجية والمنظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات المتعلقة بالنتائج والمزاعم الاقتصادية، والتي تصاغ عادة في مجموعة من القوائم المالية" (وليم و أمرسون، 1989)

التدقيق الخارجي "هو عملية منهجية ومنظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية تضمن التطابق بين هذه العناصر والمعايير الموضوعة، وتوصل نتائج الفحص للأشخاص المعنيين من أجل الوصول إلى تقرير حول عدالة تصور الميزانية وعدالة تصور الحسابات الختامية لنتائج أعمال الشركة عن الفترة المالية محل الدراسة ولهذا يقوم بها شخص خارجي عن المشروع" (Bougium & Becour, 1996, p. 12).

يمكننا ملاحظة أن هناك أربعة قرارات هامة يجب على المراجع الخارجي اتخاذها، وأي خطأ فيها يؤثر على كمية وحجية أدلة الإثبات التي يحصل عليها، وبالتالي درجة الاطمئنان التي يصل إليها وهي اختيار إجراءات التدقيق المناسبة والملائمة، واختيار الحجم المناسب للعينة الإحصائية، واختيار الوقت المناسب لأداء إجراءات التدقيق، واختيار المفردات التي ستخضع للمراجعة"(Defliese, 1990, p. 57) .

ويتم الحصول على أدلة الإثبات من مزيج مناسب من إختبارات الرقابة ومن الإجراءات الجوهرية. في بعض الحالات فإن الأدلة قد يتم الحصول عليها من الإجراءات الجوهرية فقط.(IAASB, 2017)

وأيضا يمكن القول أن الدليل في المراجعة هو المعلومات التي يتم الاستعانة بها من أجل تحديد مدى التوافق بين المعلومات المالية والمعايير المقررة سلفا، وهذا ما ينص عليه المعيار الثالث من معايير العمل الميداني، والذي يتطلب من المراجع جمع وتقييم الأدلة التي تدعم الرأي الذي يتوصل إليه حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية (حمدونة و حمدان، 2008، الصفحات 924-925.)

والإجراءات الجوهرية تعني الإختبارات التي تنجز للحصول على أدلة الإثبات التي تكشف عن الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية وهي نوعين:

1 إختبارات تفصيلية للمعاملات وللأرصدة

2 إجرارات تحليلية جوهرية

ويسعى المراجع من خلال عملية التدقيق إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، لذلك ينبغي على هذا الأخير، وفي إطار ما تمليه المراجعة القيام بالفحص والتحقق من العناصر التالية:

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة؛
- مراقبة عناصر الأصول؛
- مراقبة عناصر الخصوم؛
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات،
- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة؛

- محاولة كشف أنواع الغش، التلاعب والأخطاء؛
- تقديم الأداء داخل النظام والمؤسسة ككل؛
- تقييم الأهداف والخطط؛
- تقييم الهيكل التنظيمي.

1. معايير التدقيق العشر: (أرينز و لوبك، 2008، صفحة 41)

1.2 معايير عامة General Standards:

- يجب أن يتم أداء التدقيق بواسطة شخص أو أشخاص حصلوا على مستوى ملائم من التدريب وتتوافر لديهم المهارة الفنية الملائمة للعمل كمراجع أو مراجعين.
- يجب أن يتوافر في المراجع أو المراجعين خلال كافة مراحل العمل حياد في الاتجاه الذهني.
- يجب ممارسة العناية المعتادة عند أداء التدقيق وإعداد التقرير.

2.2 معايير العمل الميداني Standards of Field work:

- يجب أن يتم تخطيط العمل وتخصيص المهام على المساعدين والإشراف عليهم على نحو ملائم.
- يجب التوصل إلى فهم كامل للرقابة الداخلية لتخطيط التدقيق وتحديد طبيعة، وتوقيت، ومدى الاختبارات التي يجب القيام بها.(دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.)
- يجب الحصول على الأدلة الكافية من خلال الفحص والملاحظة والاستفسار وإرسال المصادقات حتى يتوفر أساس مناسب للتوصل إلى رأي في القوائم المالية محل التدقيق (جمع أدلة الإثبات).

3.2 معايير التقرير Standards of Reporting:

- يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- يجب أن يذكر بالتقرير حالات عدم الثبات في تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بين الفترة الحالية والفترة السابقة عليها.
- ما لم يذكر ذلك في تقرير التدقيق يعد الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية كافيا.
- يجب أن يحتوي التقرير على تعبير المراجع على رأيه الإجمالي في القوائم المالية، أو على رأيه عن بعض العناصر التي أثرت على عدم إبداء الرأي. وعندما لا يمكن التعبير عن الرأي الإجمالي في القوائم المالية، يجب أن يذكر بالتقرير الأسباب وراء ذلك. وعندما يقترن اسم المراجع بالقوائم المالية المرفقة بالتقرير، يجب أن يحدد في التقرير على نحو قاطع إشارة إلى طبيعة عمل المراجع و إلى درجة مسؤوليته.

ويعد تقرير المراجع ثمرة العمل الذي أنجزه من أجل إبداء رأي فني ومحايد حول محاسبة الشركة وتقرير المراجع "هو وثيقة صادرة عن شخص مهني يكون آهلا لإبداء رأي فني محايد، بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الإقتصادية بمعناها المهني المتعارف عليه كنص الفحص الإنتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمعلومات المحاسبية المبينة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية بواسطة المدقق الخارجي" (جمعة، 2000، صفحة 316)وجودة تقرير المراجع تكون في: جودة صياغة التقرير، جودة محتوى التقرير وجودة عرض التقرير

ومن جهة أخرى نجد أن حوكمة الشركات وتعدد الأطراف جاءت بعد طهور نظرية الوكالة ويعود ظهور نظرية الوكالة إلى الأمريكيين بيرل ومينز "Adolf Berle and Gardier Meanse"سنة 1932م، اللذان أعدا تقريرا عن صورة أو شكل الشركة وضحا فيه أن الشركات يمكن أن تصبح كبيرة جدا لدرجة تستدعي فصل الملكية عن الرقابة، نظرا لأن حملة الأسهم هم الذين يملكون الشركة، والمديرون يراقبون الشركة التي لا يستطيع مساهموها جماعيا إنجاز القرارات اليومية اللازمة لتشغيل الأعمال، (كيم و وآخرون، 2010) ومن بعد ذلك جاء دور جنسن وميكلينغ " Jensen and Meckling " سنة 1976م اللذين قدما تعريفهم الشهير لنظرية الوكالة: "نحن نعرف نظرية الوكالة كعلاقة يلجأ بموجبها شخص (الرئيسي) لخدمات شخص آخر(العامل) لكي يقوم بدله بمهمة ما، هذه الوظيفة تستوجب نيابته للسلطة".(Mokhefi & Hadj Ahmed, 2012)

وتظهر أهمية الحاجة إلى حوكمة الشركات : (الخضيري، 2005، الصفحات 13-14)

- اهتزاز الثقة في الأسواق، حيث عانت كافة الأسواق من عمليات اهتزاز الثقة وفقدت معها آلاف المستثمرين وملايين المتعاملين وضاعت معها أسواق كثيرة؛
- الشعور بالاكتئاب والإحباط الاستثماري، وعدم القدرة على مواصلة عمليات الاستثمار واتخاذ القرار، وذلك بفعل الصدمة التي أصيبت بها المؤسسات والعاملين والمتعاملين معها بسبب الفضائح المالية؛
- الشعور بالانخداع والقهر الناتج عن الفساد داخل الشركات و من خلال التلاعب بالحقائق وبأموال المساهمين وبحقوق المتعاملين وضياع مستقبل الشركات؛
- الانسحاب من سوق الاستثمار سواء المحلي أو العالمي والذي حدثت فيه الفضيحة وعدم الرغبة والقدرة على العودة إليه مرة أخرى.

2: مفاهيم عامة حول المحاسبة الإبداعية

إن المحاسب لا يعمل من أجل الشركة التي يشتغل بها فقط ولكن يعمل من أجل طرف آخر هو المجتمع ككل والأطراف ذات العلاقة بالشركة بالخصوص، لإظهار الحقيقة وإذا وثق الطرف الثالث في الكشوف المالية فيمكن الحكم عليها بأنها جيدة

2-1. تعريف المحاسبة الإبداعية:

حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية، ونظرا لاختلاف توجهاتهم وآرائهم فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم نذكر منها:

عرفت المحاسبة الإبداعية على أنها: "عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل الكشوفات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يُفَضِل مُعِد هذه الكشوفات أن يُبلغ عنه، وهي أيضاً عملية تتم من خلالها هيكلة المعاملات لكي تنتج نتائج محاسبية مطلوبة بدلاً من الإبلاغ عن هذه المعاملات بطريقة منسقة وحيادية". (القطيش و الصوفي، 2011، الصفحات 362.-389)

وعرفت بأنها: "العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال". (المبيضين و عبد المنعم، 2010، الصفحات 85-99)

كما عرفت أيضا أنها:" الممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية المتاحة التي تتيح فرصة للتلاعب والغش مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة". (حمادة، 2010)

1. دوافع المحاسبة الإبداعية:

تتعدد دوافع الإدارة لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية،ولعل أحد أهم الأسباب هو إظهار الوضع المالي للمؤسسة بشكل أفضل مما هو عليه، كما أن تعدد البدائل المحاسبية في القياس المحاسبي، التقدير، والإفصاح التي أتاحتها المعايير المحاسبية ساهمت في انتشار ظاهرة المحاسبة الإبداعية، كما يمكن أن نوجز بعض أهم دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية فيما يلي: (الأغا، 2011)

- التأثير إيجابيا على سمعة المؤسسة بهدف تعظيم القيمة السوقية؛
- الحصول على التمويل، فالبنوك تعتمد في منح القروض على تحليل الوضع المالي للمؤسسة طالبة الائتمان وهنا تلجأ المؤسسات إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين قيمتها، وهذا سيؤثر في اتخاذ القرار الائتماني لدى المؤسسات المالية؛
- لغاية التلاعب الضريبي، من خلال تخفيض الأرباح و الإيرادات و زيادة النفقات وذلك من أجل تخفيض الوعاء الضريبي الذي سيتم احتساب قيمة الاقتطاع الضريبي بناءا على قيمة هذا الوعاء؛
- لتجنب التكلفة السياسية، التي تتمثل تلك التكلفة في الأعباء التي قد تتحملها المؤسسات كبيرة الحجم نتيجة القوانين تفرضها الدولة مثل: قوانين زيادة معدلات الضرائب أو تحميل المؤسسات بأعباء اجتماعية مرتفعة، لذلك تلجأ الإدارة إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية من أجل تخفيض الربح وذلك لكي تتمكن هذه المؤسسات من تجنب تلك التكلفة؛
- للحصول على مكافآت كبيرة للمديرين، حيث يقوم المديرون بممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية وذلك لزيادة الأرباح وخاصة إذا كانت الحوافز والمكافآت الخاصة بهم مرتبطة بتلك الأرباح. (الدهراوي و سريا، 2006)

2. **أساليب الإبداعية المحاسبة:**

تتعدد وتتباين صور التلاعبات بالحسابات بتعدد واختلاف الأهداف المراد تحقيقها من التأكيد على اختيار واستعمال أساليب محاسبية محددة، أو تجميل صورة الدخل للوصول إلى هدف محدد مسبقا أو متنبأ به من طرف محلل مالي، أو القيام بالتلاعبات في القوائم المالية بإظهارها مخالفة للحقيقة بشكل متعمد لتضليل مستخدميها معتمدين على الممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة لتحقيق أهداف صورية. ومن بين أهم أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة نذكر أهمها: (بن عبد العزيز و منصوري، 2017)

1.3 أحيانا تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين مختلف الوسائل المحاسبية، فمثلاً، يسمح للشركة في بعض الدول أن تختار بين سياسة حذف نفقة التطور كما تحدث واستهلاكها على حساب عمر المشروع المتعلقة به، ولذلك يمكن للشركة اختيار السياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.

2.3 استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ. ففي بعض الحالات عند تقييم عمر أحد الأصول من أجل حساب الاهتلاك فإنه عادة ما تتم هذه التقييمات داخل العمل وتتاح للمحاسب المبدع الفرصة لأن يخطئ من ناحية الحذر أو التفاؤل في هذا التقييم، و في بعض الحالات الأخرى عادة يمكن توظيف خبير خارجي لعمل التقييمات ، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم خبير إحصائي بتقييم الالتزام المالي المستقبلي للمعاشات، في هذه الحالة يمكن للمحاسب المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها وضع مجمل للتقييم أو عن طريق اختيار مثمن أو مقيم معروف باتخاذه اتجاها تفاؤلي أو تشاؤمي حسب رغبة المحاسب.

3.3 يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية، من خلال الدخول في صفقتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث ميال للمساعدة، فعلى سبيل المثال لنفترض أنه تم عمل ترتيبات لبيع أحد الأصول لبنك ما بدلاً من تأجير هذا الأصل لبقية عمره الافتراضي بحيث يمكن أن يطرح سعر بيع هذا الأصل بموجب (البيع والتأجير المرتد) أعلى أو أقل من قيمة الأصل الحالية لأنه يمكن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو الزائد.

4.3 التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية حيث أن الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية لها أشكال متعددة ومعقدة إلى حد ما، ولا يمكن اكتشافها إلا من خلال ذوي الاختصاص.

3: مهمة التدقيق الخارجي تجاه المحاسبة الإبداعية

إن التخطيط من العناصر الأساسية لتنفيذ مهمة المراجعة بجدارة، ولأن المعيار الأول للمراجعة الميدانية هو التخطيط السليم للعمل. ولتحقيق هذا المعيار يتطلب إنجاز الثلاثة خطوات التالية:

3-1. نظرة عامة حول المؤسسة:

قد يضن البعض أن المراجع الخارجي فحص حسابات المراجعة حقل الدراسة مباشرة أي فهمها والحكم عليها، لكن كيف يتسنى له ذلك، مهما كانت تجربته وكفاءته أي الحكم على المنتج النهائي المتمثل في القوائم المالية، إذ لم يجمع مؤشرات في هذه المرحلة، وجهله لحقائق تقنية، تجارية، قانونية، ضريبية واجتماعية حول المؤسسة التي ينوي مراجعتها؟ لن يتمكن مثلا من مراقبة وتقييم المخزون بشتى أنواعه إذا كان يجهل خطوات الإنتاج، ولن يتمكن من إعطاء رأي صائب حول أخطار المؤسسة والمؤونات المكونة لمواجهتها إذا لم يتعرف على أخطار هذه الأخيرة، قيودها وعملياتها. ولن يتمكن من حكم صحيح إذا كان على جهل بالقطاع الذي تنتمي إليه، قوانينه، ومعاييره المقارنة مابين مؤسساته. (بوتن، 2003)

و"من الأهداف المرجوة من تطبيق النظام المحاسبي هو محاولة توفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر بما يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية، مما يعطي الوثائق والقوائم المحاسبية دولية متناسقة مع المؤسسات الدولية مما يسمح بجعل مقارنة مرجعية مع المؤسسات في نفس القطاع ... وعقلنة التسيير" (صالح, أعمر; جلول, حروشي، 2020، الصفحات 26-37)

ولكي يقوم المراجع بهذه المرحلة يجب عليه أن يرسم الأهداف التي يريد الوصول إليها، وذلك بالتحضير الجيد لهذه المرحلة والتعرف على المؤسسة.

فالتعرف على المؤسسة يسمح للمراجع بجمع كل المعلومات الضرورية والتي تشمل:

1.1. المعلومات العامة: والتي تتضمن بدورها:
- ✓ تحديد هوية المؤسسة؛
- ✓ التطور التاريخي للمؤسسة؛
- ✓ وضعية المؤسسة؛
- ✓ السياسة المتبعة في التوظيف والتكوين؛
- ✓ التنظيم وإدارة المؤسسة؛
- ✓ أسماء المراجعين السابقين.

1.2. معلومات عن الخصائص التقنية للمؤسسة: والتي تتضمن ما يلي:
- ✓ بيان طبيعة نشاط المؤسسة؛
- ✓ التموين؛
- ✓ التخزين؛
- ✓ الإنتاج.

1.3. معلومات عن الخصائص التجارية للمؤسسة: وهي معلومات تخص:
- ✓ الزبائن؛
- ✓ المنافسة؛
- ✓ كيفية تحديد أسعار البيع.

1.4. معلومات عن الخصائص القانونية للمؤسسة: أي معلومات متعلقة بالجانب القانوني مثل:
- ✓ فحص القانون النظامي؛
- ✓ بنية رأس المال والتي تتمثل في القيمة الحالية لرأس المال وعدد أسهمهم، توزيع الأسهم وقيمة كل سهم، نصيب المؤسسين، تطور رأس المال على مدى خمس سنوات، التوزيع الحالي لرأس المال؛
- ✓ العقود والاتفاقيات الأساسية؛
- ✓ النزاعات الراهنة،
- ✓ النظام الضريبي.

1.5. النظام المحاسبي والمالي: يقوم المراجع بوصف وظيفة المحاسبة داخل المؤسسة من حيث التنظيم، آخذا بعين الاعتبار العناصر التالية:
- ✓ مدونة الحسابات العامة والقطاعية؛
- ✓ النظام المتبع في التقييد؛
- ✓ دقة السجلات وكفاءتها؛
- ✓ كفاية نظام الحفظ في المؤسسة؛
- ✓ العمليات الأساسية التي تقوم بها المؤسسة، ومنها العمليات الفرعية؛
- ✓ طريقة الاهتلاك المتبعة؛
- ✓ طريقة تقييم المخزونات؛
- ✓ محاسبة العمليات بالعملة الصعبة؛
- ✓ ويمكن للمراجع أن يستعين بأدوات التحليل المالي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة.

- ويلعب نظام المعلومات المحاسبي خاصة المحوسب دورا كبيرا في عملية المراجعة والذي هو " نظام المعلومات المحاسبي هو نظام معلوماتي منهجي، فهو يشمل الخصائص التالية: الهدف، المراحل، المستخدمين والموارد بالإضافة إلى ذلك يتسع نظام المعلومات المحاسبي بالمشروع ليعطي المعلومات لكل المستخدمين بالمشروع ". (القباني، 2002-2003)، إنه الجزء المهم الأساسي من المؤسسة الذي تستطيع منه صنع عملومات جيدة أو مغلوطة، وكلما حققنا معلومة جيدة سوف نصل إلى تحقيق خصائص حوكمة الشركات، وإرضاء كل الأطراف ذات العلاقة، ويمكننا توضيح خصائص حوكمة الشركات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): خصائص حوكمة الشركات

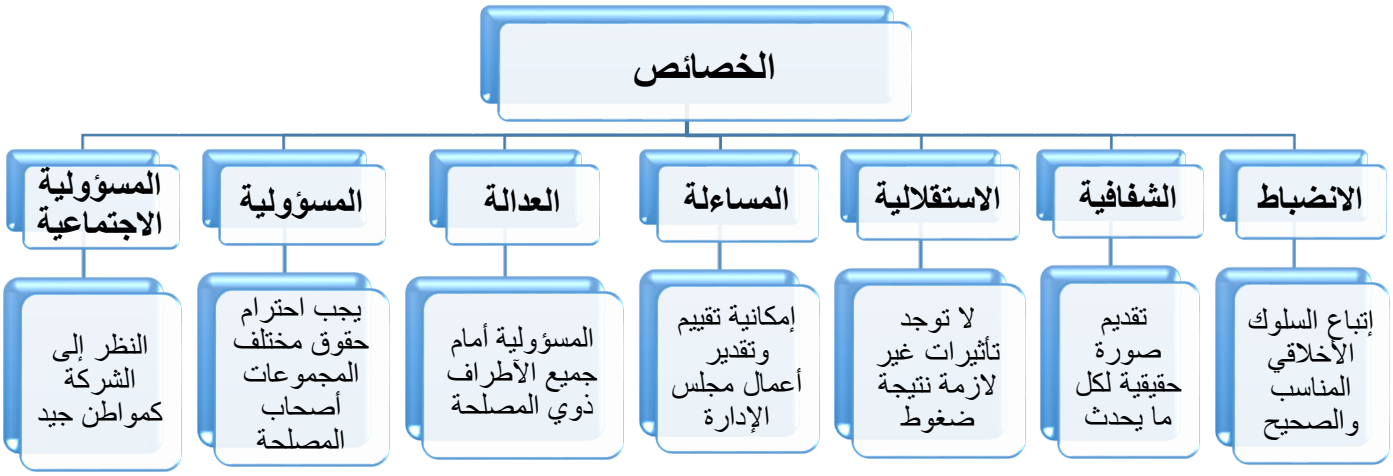

المصدر: طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات –المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف-**، (الإسكندرية: مصر، الدار الجامعية، 2005)، ص23.

وأما أشكال التلاعبات وكيف يمكن للمدقق الخارجي أن يكتشفها فيمكن تلخيصها في هذا الجدول:

الجدول 1: أشكال التلاعبات وتدقيقها

طرق التلاعب	المحاسب المبدع	أمثلة	المراجع الخارجي
تلاعب محاسبي	استغلال فرصة إختيار الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة	1 طرق تقييم المخزون السلعي. 2 معاملة المصاريف الرأسمالية على أنها جارية 3- "نقل ملكية الأصل العقاري عن طريق التنازل تنفيذا للوعد بالبيع من جانب واحد (المؤجر): بشرط أن يعلن المستأجر عن إرادته في التملك" (قسوري و قسوري، 2020، الصفحات 38-44)	تحديد الأسباب الحقيقية لتغيير الطرائق والسياسات وتوقيتها وتطبيقاتها
	استخدام التحيز الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية	تقدير العمر الإنتاجي للأصل بهدف الإهتلاك	تطبيق المبادئ عند المحاسبة عن التقديرات والاستحقاقات والاحتياطيات
تلاعب غير محاسبي	تغيير تصنيف الصفقات وما ينتج عنها من تلاعب في الحسابات	بيع أصل وإعادة إستئجاره	متابعة المعالجات البديلة للمعلومات المالية الداخلة في نطاق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والتي تم مناقشتها من خلال الإدارة التنفيذية ومحاسبي الشركة
	تغيير الزمن الحقيقي للصفقات		متابعة المعالجات البديلة

	بهدف تغيير تحميل سنة معينة للأرباح أو الخسائر لتحقيق هدف مقصود.		للمعلومات المالية وأثر محاسبي الشركة عليها
التلاعب في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)	تسجيل إيرادات المبيعات قبل شحنها أو حدوثها (قبل دفع الزبون الثمن)	تسجيل إيرادات لم تتم بعد	التحقق من أن المبيعات حقيقية وليست صورية
	زيادة الدخل من خلال بيع أصل مقيم بأقل من قيمته الحقيقة		التحقق من فواتير البيع وخاصة تلك المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة مثل الشركات التابعة والزميلة.
	نقل مصاريف حالية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة	رسملة التكاليف التشغيلية العادية تغيير السياسات المحاسبية تسجيل الأصول التالفة	التحقق من أن المصاريف حقيقية وتابعة للفترة المدرجة.
	نقل الإيرادات الحالية إلى فترة محاسبية لاحقة		متابعة طرق تحميل الإيرادات والغرض منها.
	نقل المصاريف التي تعتمد على التقدير الشخصي إلى الفترة المحاسبية الحالية		صحت وغرض التقدير الشخصي من نقل المصاريف وتحميلها عبر الدورات
	تلطيف وتمهيد الدخل **(**income smoothing**):** أي إدارة الأرباح وإزالة عن قصد التذبذب في اتجاه الدخل الطبيعي ومساره.	نقل وتخفيض أرباح الدخل المرتفع لسنوات ما إلى سنوات فيها الدخل منخفض	تقييم أغراض تلطيف الدخل
	المحاسبة النفعية (accounting aggressive): الإختيار المقصود (المتعمد) بين التطبيقات المتعددة للمبادئ المحاسبية للوصول إلى نتائج محددة مسبقا، التي تكون في شكل أرباح مرتفعة دون مراعاة إتباع المبادئ المحاسبية بشكل صحيح أم لا	التلاعب بالنتائج إنطلاقا من عدم مراعاة صحة إستعمال المبادئ	تدقيق سياسات توزيع الأرباح وإصدار الأسهم وكذا أنشطة الاستثمار والتمويل
	إدارة الأرباح (Earning management): التلاعب في الأرباح بغية تحقيق أهداف مسبقة من الإدارة توقعات تنجز من قبل المحللين أو تتماشى مع تحسين صورة الدخل	إشاعات حول الأرباح تسبق الإعلان عن الأرباح الفصلية أو السنوات لأغراض توجيه السوق والأطراف ذات العلاقة	مراقبة الغرض من الإعلانات والإشاعات قبل وبعد توزيع الأرباح ومن الأطراف المستفيدة منها

	وتوجيه تحقيق مكاسب ثابتة		

المصدر: من إعداد الباحثان.

لقد حاولنا في هذا الجدول أن نركز على أهم التلاعبات وأكثرها شيوعا وكيفية تدقيقها من قبل المراجع الخرجي، لكن من المستحيل حصر تجدد الإبداع في أساليب التلاعب المحاسبي من قبل المحاسبيين، وخاصة مع سرعة تغير البيئة المحاسبية من زيادة تنوع الممارسات المالية والإقتصادية في الشركات الحديثة.

2-3 جودة الإفصاح والعلاقة بين المراجع الخارجي والمحاسبة الإبداعية:

ونجد أن مقدار المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها يشكل محور إهتمام المراجع الخارجي كما أطراف الشركات التي ترغب في حوكمة جيدة، ولكن يعتمد ايضا على نوع الإفصاح المطلوب، فهناك أنواع مختلفة للإفصاح يجب على المحاسب اختيار النوع المناسب الذي يمكن من خلاله توصيل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية بحيث تكون تشمل على مجموعة من خصائص.

1-2-3 أنواع الإفصاح المحاسبي

"يجب أن لا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية، حيث يجب أن يشمل على النتائج المالية والتشغيلية للشركة" **(**صلطان قدوري و لشلاش، 2019، الصفحات 1-23**)**،

يعد الإفصاح المحاسبي أهم الموضوعات المثيرة للجدل فقد تعددت أنوعه ويمكن تلخيصه فيما يلي:

1-1 الإفصاح الكامل أو تام: وهو أحد الأركان الرئيسية للإعلام المحاسبي، ويعني تزويد المستخدمين الخارجيين بالمعلومات لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية. وهذا يتطلب الإفصاح السليم عن البيانات وغيرها من المعلومات الملائمة. ويقتضي مبدأ الإفصاح التام بضرورة أن تتضمن القوائم المالية والملاحظات عليها أية معلومات اقتصادية متعلقة بالمنشأة وتمثل معلومات جوهرية تؤثر على القرارات التي يتخذها القارئ الواعي لتلك التقارير .وهذا ما يتطلب إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في اتخاذ قراراته ،سواء في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات عليها أو في جدول أو قوائم إضافية للقوائم المالية . (حنان و والأخرون، 2004)

2-1 الإفصاح العادل أو الواضح: وهو تجسيد للمدخل الأخلاقي في المحاسبة، ويعني تقديم البيانات والمعلومات المالية التي تقدم إلى كل الأطراف على حدا سواء ،ويخضع هذا المستوى من الإفصاح إلى اعتبارات سلوكية تتعلق بمعدي البيانات المحاسبة. (بن فرج، 2015، الصفحات 50-68)

I-1-3 الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من لمعلومات المحاسبية في القوائم المالية ،ويختلف هذا الحد حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الاولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار ،غير انه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد. (بوخروبة و دواح، 2018)

4-1 الافصاح التثقيفي: ظهر هذا الاتجاه نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة بوصفها احدى الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو مطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملاءمة لأغراض اتخاذ القرارات ويقوم على العديد من الاعتبارات منها عدم اقتصار هدف المعلومات المالية على مفهوم الرقابة التقليدية وامتداده لهدف تقديم معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ قرارات مثل الاستثمار والتمويل.

5-1 الافصاح الوقائي (البصري و جاسم، 2017): يهدف إلى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل ويعتمد الإفصاح الوقائي على تقديم المعلومات للمستخدم بصورة مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد. (لطفي، 2009، صفحة 560)

6-1 الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري: إن الإفصاح الالزامي ومن خلال اسمه يدل على أنه إجباري وملزم بموجب قوانين وتعليمات وأعراف محاسبية محددة سلفا تلزم الوحدة الاقتصادية على المثول لها وتطبيق أحكامها وتنفيذ متطلباتها ،في الأوقات المحددة ،وبالطرق والأساليب المطلوبة بموجب تلك القوانين والتعليمات والاعتراف المشار اليها .أما الإفصاح الاختياري هي البيانات والمعلومات والتي لا تحكمها القوانين والتعليمات والاعتراف المحاسبية ،بل يترك تقدير أهميتها للإفصاح من عدمه الى الوحدة الاقتصادية وإدارتها ،ولهذا تتمتع الوحدة الاقتصادية بمطلق الحرية للإفصاح عنها أو عدم الابلاغ عنها. (المطيري، 2010، صفحة 23)

الخاتمة والتوصيات: إن صراع المدقق الخارجي مع المحاسبة الإبداعية هو في الحقيقة صراع مع مدى تفوقه محاسبيا عن من سواه أي صراع بين المدقق ونفسه حيث إذا كان غير متفوق يمكن لأي محاسب أن يتجاوزه، ولكن هذا لا يعني أن المراجع هو دائما الملام إذا لم يجد القدر الكافي من التسهيلات التي تساعده في إنجار مهمته من جهة أو أخرى وخاصة لجان المراجعة التابعة للشركة ولقد أشارت كل الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات إلى ضرورة

وجود لجان مراجعة في الشركات ضمن قواعد حوكمة الشركات، وأيضا أوصت العديد من المنظمات المهنية بتكوين لجان المراجعة نظراً لما تقوم به من دور لدعم استقلال المراجع الخارجي من خلال كون هذه اللجان قـناة اتصال بينه وبين مجـلس الإدارة ولهذا يمكننا أن نقدم التوصيات التالية

1- على المراجع أن يقرر إمكانية إنسحابه من المهمة أو الاعتذار عنها إذا كان على علم أن البيانات والمعلومات المقدمة له محل شك. أو إعادة صياغة نموذج تقريره بما يفيد أن هناك شك في صدق البيانات والمعلومات المقدمة له.
2- أهمية التوصية بتعيين أو تغيير أو إقالة مدير المراجعة الداخلية، إذا ثبت تورطه أو تعاونه في أعمال غير إخلاقية محاسبيا
3- ضرورة التأكد من مدى استقلالية المراجع الخارجي ، وعدم وجود أية علاقات بينه وبين إدارة الشركة أو مساهميها أو أي من الشركات التابعة يمكن أن تؤثر سلباً على استقلاليته، حيث يمكن أن يكون متواطئ مع أخد أطراف المحاسبة الإبداعية فيخفي أعمال هؤلاء عن قصد.

قائمة المصادر المراجع

1.

Bougium, H., & Becour, J. C. (1996). *audit opérationnelle.* Paris, France: Edition Economica.

Defliese, j. O. (1990). *Designing Auditing procedures* (11 ed.). Montgomerys : Auditing.

IAASB. (2017). أدلة الإثبات 500معيار التدقيق الدولي رقم.

Mokhefi, A., & Hadj Ahmed, B. (2012). , « Examen empririque des pricipeaux systèmes de gouvernance dans le monde d'entreprise »,. biskra: Laboratoire de Finances, Banques et Management.

أحمد حلمي جمعة. (2000). *مدخل حديث لتدقيق الحسابات* (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

البصري ,ع .ا & .,جاسم ,ب .ف .(2017) .دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين .*مجلة الادارة والاقتصاد* (110).

الغالي بوخروبة، و بلقاسم دواح. (2018). مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والافصاح المحاسبي. *مجلة اقتصاديات المال والاعمال* (6)، 336.

ألفين أرينز، و جيمس لوبك. (2008). *المراجعة: مدخل متكامل.* (محمد محمد، و عبد القادر الديسطي، المترجمون) الرياض، السعودية: دار المريخ للنشر.

المبيضين ,ط .ح & .,عبد المنعم ,أ .(2010) .دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية . *أبحاث اقتصادية وإدارية* .99-85 ,(8)

امين السيد أحمد لطفي. (2009). *مراجعة المعلومات المحاسبية ومسرولية التقرير.* القاهرة، مصر: الدار الجامعية .

توماس وليم، و هنكي أمرسون. (1989). *المراجعة بين النظرية والتطبيق.* (حجاج أحمد حامد، و سعيد كمال الدين، المترجمون) الرياض، السعودية: دار المريخ للنشر.

ثناء علي القباني. (2003-2002). *نظم المعلومات المحاسبية* . إسكندرية، مصر: دار الجامعية.

حسن فليح مفلح القطيش، و فارس جميل حسين الصوفي. (2011). أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية* (27)، 362.-389.

حنان ,ر .ح & .,والأخرون .(2004) .*اسس المحاسبة المالية قياس بنود قائمة المركز المالي* .عمان ,الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع.

رشا حمادة. (2010). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 26* (2)، 90-112.

زوينة بن فرج. (2015). متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النعايير المحاسبية الدولية . *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* (15)، 68-50.

سفيان بن عبد العزيز، و هواري منصوري. (2017). دور المدقق في الحد من الممارسات الاحتيالية للمحاسبة الإبداعية وفق المعايير المحاسبية الدولية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية* (8)، 498،497.

صالح, أعمر; جلول, حروشي. (2020). المعالجة المحاسبية للأثر البيئي وفق نظام المحاسبة المالية الجزائري. *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية ، 5* (1)، 37-https://www.asjp.cerist.dz/en/article/138987.26

طلال حمدونة، و علالم حمدان. (2008). مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في فلسطين وأثر ذلك على الحصول أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية. (الجامعة الإسلامية، المحرر) *مجلة ، 1*، 924-925.

عرار ,ش .ه .(2009) .*مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر لأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية* .عمان :جامعة الشرق الأوسط.

عماد سليم الأغا. (2011). دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية. *رسالة ماجستير في المحاسبة* ، 83. غزة، فلسطين: جامعة الأزهر كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

فلاح حمود المطيري. (2010). الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض . 23. الأردن: جامعة الشرق الأوسط كلية الأعمال.

فهيمة قسوري، و انصاف قسوري. (2020). الإعتماد الإيجاري كآلية لتمويل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية. *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية ، 5* (1)، 44-https://www.asjp.cerist.dz/en/article/138988.38

كمال الدين مصطفى الدهراوي، و محمد السيد، سريا. (2006). *دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة*. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

كيم ,ك .أ & .,وآخرون .(2010) .*حوكمة الشركة الأطراف الراصدة والمشاركة* .الرياض ,السعودية :دار المريخ للنشر.

ليندا حسن نمر الحلبي. (2009). دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية. *رسالة ماجستير غير منشورة* . عمان، الأردن: جامعة الشرق الأوسط قسم المحاسبة.

محسن أحمد الخضيري. (2005). *حوكمة الشركات*. الاسكندرية، مصر: مجموعة النيل العربية.

محمد بوتن. (2003). *المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق*. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

هاني فرحان الزايغ. (2006). *دور المراجع الخارجي في تقييم ادلة الاثبات لابداء الراي على القوائم المالية وفقا لمعايير المراجعة الدولية (دراسة تطبيقية على اداء مكاتب وشركات المراجعة في فلسطين)*. -. غزة: الجامعة الإسلامية.

هودة صلطان قدوري، و عائشة لشلاش. (2019). أهمية الحوكمة في تحسين جودة المعلومة المحاسبية. *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية ، 1* (2)، 23-https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122719.1